

أوراق العالم العربي في حالة انتقالية

ARAB WORLD IN TRANSITION PAPERS

الدعوة السلفية بالإسكندرية بين المشايخية والحزبية

عبد الفتاح ماضي

أستاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة الإسكندرية

أحمد زغلول

باحث في شؤون الحركات الإسلامية

الباحث

نوفمبر 2012



FONDATION CORDOUE DE GENÈVE
مؤسسة قرطبة بجنيف - CORDOBA FOUNDATION OF GENEVA

تنسيق وإعداد: محمد الجغلالي

ساهم في الإعداد للنشر: الأخضر غطاس و شارلين شامبرون.

فريق مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية": فلورانس لوفر و محمد الجغلالي

تصميم: أمين لخضر

شكر وعرفان: هذه الأوراق هي عمل تشاركي بين كتاب الأوراق و"منتدى قرطبة الآن". يتكون هذا المنتدى من خبراء من أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويهتم بقضايا تحويل الخلافات بالمجتمعات العربية كما يشتغل أيضا كفضاء للحوار والوساطة. الشكر موصول لجميع أعضاء المنتدى على مساهماتهم. كما حصل هذا العمل على دعم شركائنا بقسم "الدين-السياسة-النزاع" بوزارة الاتحاد السويسري للشؤون الخارجية، نخص بالشكر كل من جون-نيكولا بيتر وكورينا مجاهد بيرغر.

© Cordoba Foundation of Geneva, 2013

© مؤسسة قرطبة بجنيف، 2013

Fondation Cordoue de Genève
Case postale 360
CH -1211 Genève 19
Tél: +41 (0) 22 734 15 03
Fax: +41 (0) 22 734 10 34
Email: info@cordoue.ch
Website: www.cordoue.ch

الآراء الواردة في أوراق "العالم العربي في حالة انتقالية" هي ثمرة نقاش جماعي ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر مؤسسة قرطبة. أوراق "العالم العربي في حالة انتقالية" هي ملكية مشتركة لمؤسسة قرطبة بجنيف وكتاب الأوراق. يسمح بإعادة استعمالها أو نشرها شريطة ذكر المصدر.

انطلقت مؤسسة قرطبة بجنيف منذ تأسيسها سنة 2002 من معاينتها للنقص الكبير في العالم العربي والإسلامي للوسائل البشرية والآليات والمؤسسات الكفيلة بتحويل الخلافات بطرق لاعنفية، بهدف سدّ جزء من هذا الفراغ.

كما تهدف مؤسسة قرطبة إلى ترقية التبادل بين الثقافات والحوار بين الحضارات، والمساهمة في البحث والنقاش حول سُبل تحقيق السلام في العالم وذلك من خلال إشراك نسيج متنوع من الشخصيات العربية والغربية ومن ذوي السمعة الدولية في أنشطتها ومبادراتها لإيمانها بحتمية التعايش السلمي بين أبناء الأسرة البشرية الواحدة.

وقد جرى الاتفاق على تسميتها مؤسسة قرطبة بجنيف إشارة إلى إمكانية جعل من جنيف المدينة الدولية "قرطبة القرن الواحد والعشرين" وترقية روح التعايش والتسامح الذي عرفته قرطبة في عصرها الذهبي ونشره على الصعيد العالمي.

برنامج شمال أفريقيا وغرب آسيا في تحوّل (نواة-NAWAT)¹

هو برنامج لمؤسسة قرطبة بجنيف يسعى إلى تطوير فهم مشترك وجماعي ومبادرات لتحويل النزاع. يركز البرنامج على الديناميات التي تنشأ في تقاطع بين المسارات الاجتماعية والسياسية والدينية، خاصة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط و/أو التي تهم المسلمين في الغرب. يسعى البرنامج كذلك إلى المساهمة في التعايش السلمي بين الجماعات ذات الرؤى المختلفة من خلال تطوير وتعزيز آليات² عملية لتحويل الخلاف³. انطلق برنامج "نواة - NAWAT" في عام 2010 ويسهر على تنفيذه بشكل مشترك كل من مؤسسة قرطبة (انظر أدناه) وقسم "الدين-السياسة-النزاع" في دائرة السلامة البشرية بالوزارة السويسرية للشؤون الخارجية.

يأتي برنامج نواة في الإطار العام لما يسمّى بالربيع العربي والحركات الجديدة التي أحدثت تطورات هامة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وأيضاً فيما يتعلق بالتصورات والعلاقات بين العالمين الإسلامي والغربي. في هذا السياق الذي يتميز بأشكال جديدة للعمل السياسي والدعوة إلى الديمقراطية، أصبح التفاعل بين الديني والسياسي ودور الفاعلين السياسيين ذوي التوجهات الدينية رهانا هاما أكثر من أي وقت مضى. وقد انتشرت في كثير من بلدان المنطقة التوترات بين النظرة الدينية والنظرة العلمانية للسياسة وأصبح للأطراف الفاعلة الجديدة تأثير على فرص التحولات السلمية والمجتمعات التعددية أو على مخاطر زيادة التوترات.

¹ كان اسم البرنامج في السابق "قرطبة الآن"، وتم إعادة تسميته برنامج "شمال أفريقيا وغرب آسيا في تحوّل" في عام 2011، لتفادي الخلط بين البرنامج وبين "منتدى قرطبة الآن" وبين مؤسسة قرطبة.

² آلية تحويل الخلاف هي بنية أو عملية داخل المجتمع لضمان حدوث تغيير، ومعالجة الخلافات بطريقة لاعنفية. مفهوم المواطنة له دور وظيفي في هذه الآليات، من خلال استيعابه لمبادئ الدولة المدنية بما في ذلك التعددية السياسية، وعدم الإقصاء وحقوق الإنسان، وما يترتب عن ذلك من أن المواطنين هم كيان سياسي أو كتلة أساسية في بناء الدولة المدنية.

³ تحويل الخلاف هو تغيير طريقة التعامل مع الخلاف من خلال تمكين أطراف الخلاف وتعزيز الاعتراف المتبادل، وذلك للحد من استخدام العنف. وهو ينطوي على التعامل مع الأسباب المباشرة وغير المباشرة/البنوية لجوانب الخلاف.

مشروع «العالم العربي في حالة انتقالية»

تقديم

يعتبر مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية" (Arab World in Transition - AWT) جزءاً من برنامج "شمال أفريقيا وغرب آسيا في تحوّل" (NAWAT)⁴ الذي ترعاه مؤسسة قرطبة بجنييف و بدعم من قسم "الدين-السياسة-النزاع" بالوزارة السويسرية للشؤون الخارجية. يتفاعل هذا المشروع في تنفيذه مع استشارات وتعاون باحثين وفاعلين وممارسين من أوروبا وشمال إفريقيا والشرق الأوسط، مجتمعين في إطار "منتدى قرطبة الآن" (أنظر أسفله).

⁴ كان اسم البرنامج في السابق "قرطبة الآن"، وتم إعادة تسميته برنامج "شمال أفريقيا وغرب آسيا في تحوّل" في عام 2011، لتفادي الخلط بين البرنامج وبين "شبكة قرطبة الآن" وبين مؤسسة قرطبة.

الأهداف العامة

← فهي ليست مجرد نصوص أكاديمية أنجزها باحثون للمتخصصين والجامعيين فقط، بل تهدف الوصول لجمهور عريض وإلى مقروئية كبيرة (من خلال النشر الإلكتروني المفتوح)، من خلال أسلوب واضح وخال ما أمكن من المفاهيم المركبة.

← في مقابل الخبرة التي تنتجها مجموعات التفكير، والتي تركز على علاقات النخب، فإن أوراق "العالم العربي في حالة انتقالية" تركز أكثر على الحركات الاجتماعية بدلا من أدوار النخبة.

← في توجيهها الإجرائي، فهي لا تناقش النظريات، بل تصف الأوضاع كما هي بحيادية ودون تحيز.

← تبحث هذه الأوراق عن فرص لتفادي الخلافات أو تحويلها دون إدخال بعدم التحيز الواجب والسعي إلى قبول الفاعلين بخلاصاتها.

حاول الباحثون وكتّاب أوراق "العالم العربي في حالة انتقالية" الالتزام بالمبادئ التوجيهية التالية في أبحاثهم:

← الانطلاق من التجربة الميدانية للحركات الاجتماعية والبحث استناداً على الملاحظة "من الأسفل"، والتركيز على المستوى المحلي، بدون إهمال الامتداد الإقليمي في بعض الأحيان، وإعطاء مساحة واسعة للمقابلات المباشرة في البحث، وتسهيل الضوء على المعنى الذي تعطيه الأطراف الفاعلة لسلوكها ومواقفها.

يهدف مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية" إلى دعم التغيير الديمقراطي السلمي في العالم العربي وتعزيز القيم الخمسة التي تفاعل معها الحراك السياسي الأخير الذي تشهده المنطقة العربية وهي: الحرية والكرامة والمساواة والعدالة والمواطنة. لتحقيق ذلك يسعى هذا المشروع إلى المساهمة في تطوير تحليل الحركات السياسية والدينية والاجتماعية بالمنطقة العربية من خلال البحث (والنقاش المصاحب له) و تشجيع فهم مشترك للخلافات القائمة أو المحتملة في حوار مع الجهات المعنية. بالإضافة إلى التحليل والفهم، فإن أوراق مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية" ترمي إلى تحديد الفرص والإمكانات المتوفرة للمبادرات العملية والميدانية لخفض التوتر المتولد عن إرث الفترات السابقة والإكراهات الجديدة للتحويلات السياسية، وذلك عبر إشراك الجهات المعنية في المداولات حول أوراق بحث/عمل باعتبارها فرصة وفضاء للتواصل والتعاون.

مقاربة مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية"

أوراق بحث/عمل مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية" ليست الوحيدة التي تحاول فهم التحويلات الاجتماعية والسياسية في المنطقة العربية؛ لكنها تتميز بسلوكها طريقاً وسطاً ومن خلال نسجها لطابعها الخاص:

الخلافات التي تتميز بتفاعل عوامل دينية وسياسية.

← أشخاص ميدانيين لديهم إمكانية الوصول إلى الجهات الفاعلة والدوائر التي لها القدرة على التخفيف من حدة الخلافات العنيفة المحتملة ذات البعد الديني.

← أشخاص لهم روابط وتواصل مع الشخصيات والقيادات الأهلية أو التي تشكل حلقة وسيطة بين أصحاب القرار السياسي والمجتمع المدني

يشكل المنتدى قيمة مضافة حقيقية لمشروع أوراق "العالم العربي في حالة انتقالية" نظراً للمقاربة القائمة على العمل البحثي التشاركي واعتماده على المعارف المحلية. لقد شارك عدد من أعضاء المنتدى في إعداد الأوراق بصفتهم باحثين أو مراجع للباحثين أو ميسرين خلال البحث الميداني بفضل شبكة علاقاتهم أو قريتهم من الموضوع أو كونهم معنيين به مباشرة وأخيراً من خلال نقاشات ومداولات الخلاصات الأولى والنهائية لهذه الأوراق.

المخرجات

انطلق مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية" صيف سنة 2011 وتم لحد الآن انجاز ثمانية أوراق عمل/ بحثية سنقوم هنا بنشر خلاصات تركيبية لها باللغة العربية والانكليزية (سيتم نشر بعض النصوص الكاملة على موقع مؤسسة قرطبة على الانترنت). ساهمت الأوراق المنجزة في خلق تفكير جماعي وتكوين معرفة مشتركة بين الفاعلين والمعنيين وشكلت أرضية لإطلاق مبادرات ميدانية للحوار والوساطة وتحويل الخلافات تمت ترجمتها في مشاريع بشراكة محلية (أنظر زاوية NAWAT على موقع مؤسسة قرطبة).

من خلال نشر هذه الأوراق على أوسع نطاق وتعميم نتائجها، لاسيما في الدوائر السياسية القيادية والرسمية منها أو المدنية تسعى مؤسسة قرطبة إلى أن تطرح قراءة مشتركة وتبين أن بديلاً آخر ممكناً لحالة التوتر والاستقطاب التي تعرفها مجتمعات المنطقة العربية.

تحمل أوراق "العالم العربي في حالة انتقالية" في طياتها من خلال تابعها التفاعلي توثيقاً للحظة السياسية في المنطقة. فسح المجال للفاعلين المحليين لاختيار المواضيع وتضمين النقاشات المختلفة في هذه الأوراق يجعل منها مرآة تؤرخ لرهانات وقضايا الأشهر الأولى لما يسمى "الربيع العربي". ربما تشفع هذه القيمة التاريخية للمرونة التي قد يراها البعض

← الطابع التشاركي للبحث: حيث تتحول الأطراف السياسية والدينية الفاعلة¹ من مواضيع للدراسة إلى جهات فاعلة في إنتاج المعرفة. وكذلك كونها شريكة محتملة في المستقبل بخصوص مبادرات تحويل الخلافات.

← عرض الوقائع بطريقة يمكن للجميع قبولها. مقبولية الأبحاث مرتبطة بالاقتران المتبادل بأنه لا يمكن تحقيق تعاون من دون تشخيص مشترك لحالة الخلاف.

← عدم التحيز: البحث لا تقوده الرغبة في إثبات نظرية واحدة أو مسبقة. لا تسعى الأوراق البحثية للترويج لفكرة معينة دينية أو حزبية.

← لقد تمّ إيلاء اهتمام خاص للغة الكتابة، لتفادي العبارات ذات الحمولة الأيديولوجية أو المفاهيم المعيارية التي تحكم على الواقع بدلا من وصفه.

← السعي لتحقيق أهداف "العالم العربي في حالة انتقالية" المذكور أعلاه.

من أجل تكوين معرفة جماعية مشتركة

تكرار العملية الائتلافية في مراحل البحث المختلفة مكن من خلق مساحات التواصل وتبادل المعلومات، وجعلها أداة لاستكشاف مبادرات حقيقية لتحويل الخلافات. لهذا عرف مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية" تفاعلاً مستمراً مع "منتدى قرطبة الآن" الذي يعمل كمجموعة باحثين ونشطاء وممارسين ذات خبرة محدّدة في الخلافات ذات البعد الديني وفي علاقة مع الأطراف المعنية بالخلافات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يتألف "منتدى قرطبة الآن" من:

← خبراء من الشرق الأوسط ومن أوروبا (تعددية في التمثيلة الجغرافية والنظرة إلى العالم).

← باحثين، نشطاء و/أو ممارسين لهم خبرة في الخلافات ذات البعد الديني في المنطقة أي

¹ أي الفاعلون السياسيون والاجتماعيون الذين يستلهمون برنامجهم من نظرة دينية بما في ذلك علاقاتهم مع غيرهم من الفاعلين، إضافة إلى طريقة تعاملهم مع الدولة.

في تعامل هذه الأوراق مع قواعد البحث والكتابة الأكاديميين.

مشاركاً. بالإضافة إلى الباحثين والمشرفين على البحوث وأعضاء "منتدى قرطبة الآن"، تمت دعوة فاعلين معينين بالأوراق التي تمت مناقشتها (تمت دعوتهم بناء على توصية من الباحثين).

الإعداد التشاركي لأوراق "العالم العربي في حالة انتقالية"

تم استطلاع المواضيع والإشكاليات الملحة التي تجتازها المنطقة العربية من طرف أعضاء "منتدى قرطبة الآن" خلال الدورة التدريبية التي نظمت لفائدة منتدى قرطبة الآن في شهر يونيو 2011 بـ"أوبرهوفن" بسويسرا. عقد لقاء ثان لمنتدى قرطبة الآن في أكتوبر 2011 بالقاهرة تم خلاله انتقاء مواضيع جديدة.

قام الباحثون وكتّاب الأوراق بعدها بإدخال التعديلات المطلوبة والملاحظات المعبر عنها في اللقاءات اللاحقة للمنتدى (مونترو/سويسرا في سبتمبر 2012 وتونس في ديسمبر 2012) في مضمون وشكل الأوراق البحثية.

مرفقة بكل ورقة ملحق تعقيبي للنقاشات والملاحظات التي أنجزها أعضاء منتدى قرطبة الآن حولها. هذه الملاحق تعبر على التعدد الغني في الرؤى التي لا يجب أن يحجبها السعي إلى الوصول إلى فهم مشترك.

تم عقد ملتقى دراسي يومي 1 و2 مايو 2012 بالدار البيضاء حيث تم التداول بشكل تفصيلي بشأن أولى المسودات أو الخلاصات الأولية للأوراق. حضر أشغال هذا الملتقى 32



أوراق «العالم العربي في حالة انتقالية»

الدعوة السلفية بالإسكندرية بين المشايخية والحزبية

الورقة التركيبية الثالثة، نوفمبر 2012

الباحث: عبد الفتاح ماضي (أستاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة الإسكندرية) وأحمد زغلول (باحث في شؤون الحركات الإسلامية)

وأطلق سراح الكثير من المعتقلين الإسلاميين ولاسيما من الإخوان المسلمين، وأتاح لهم العمل بحرية في الخدمات الاجتماعية وخاصة في الجامعات.

وقد عُرف النشاط الرسمي للشباب ذي الميول الإسلامية داخل الأنشطة الطلابية بالجامعات في السبعينيات باسم "لجنة التوعية الدينية" و"الأسرة الدينية" ثم "الجماعة الدينية" و"الجمعية الدينية" ثم "الجماعة الإسلامية". حيث كانت عبارة "الجماعة الإسلامية" تمثل "الوعاء العام الواسع للنشاط الإسلامي داخل الجامعة. وسرعان ما تفرقت بعد أن انضمت قياداتها الطلابية ببعض كليات جامعة القاهرة إلى حركة الإخوان المسلمين لتمدها بالصف الثاني الذي على أكتافه تم إحياء جماعة الإخوان من جديد، بينما فضّلت قيادات أخرى في جامعات الصعيد الاحتفاظ باسم "الجماعة الإسلامية" ودخلت في صراع مسلح فيما بعد مع نظام السادات فيما اختار عدد من الدعاة بالإسكندرية مساراً جديداً أطلق عليه "الدعوة السلفية".

تعد الدعوة السلفية بالإسكندرية، ومعها الحزب المنبثق عنها حزب النور، القوة السياسية الأبرز داخل التيارات السلفية بعد ثورة 25 يناير 2011، برغم أنها رفضت دعوة المشاركة في تظاهرات 25 يناير، وأفتى مشايخها بمقاطعة التظاهرات. وبعد الثورة ظهر تقارب تدريجي بين الدعوة وجماعة الإخوان المسلمين، إذ أعلن مشايخ سلفيون أن الإخوان هم الأقرب للسلفيين في أي انتخابات مقبلة، باعتبارهم الأحق والأعلم بشؤون السياسة، ثم استقر رأي الدعوة السلفية على إنشاء حزب خاص بهم فظهر حزب النور ليشكل منافساً رئيساً لحزب الحرية والعدالة الخارج من جماعة الإخوان المسلمين، وليحصل التحالف الذي شكله مع أحزاب سلفية وإسلامية أخرى على نحو ربع مقاعد مجلس الشعب في أول انتخابات بعد الثورة. لوحظ تطور ملحوظ في الخطاب السياسي لنشطاء الحزب، وليس الدعوة، نحو الاعتدال والاقتراب من القوى الأخرى غير الإسلامية.

تهتم هذه الورقة بدراسة هذا التحول في موقف الدعوة السلفية من رفض العمل السياسي إلى المشاركة السياسية وتحقيق نتائج غير متوقعة بالانتخابات، وتحاول استشراف مستقبل العمل السياسي للدعوة السلفية.

ثانياً: الدعوة السلفية بالإسكندرية

ترتبط الدعوة السلفية بالإسكندرية مثل الاتجاهات السلفية عامة، من الناحية الفكرية، بكتابات عدد من المشايخ، فعلى سبيل المثال يحدد الشيخ أحمد فريد قواعد المنهج السلفي في تقديم العقل على النص، ورفض التأويل الكلامي، والاستدلال بآيات القرآن وأحاديث السنة.

وتعود نشأة الدعوة السلفية -حسب الشيخ ياسر برهامي- إلى عام 1972 حينما عمل السلفيون ضمن الجماعة الإسلامية في الجامعات المصرية -التي يرى برهامي أن منهجها كان سلفياً- إلى أن تأسست المدرسة السلفية في نهاية السبعينيات كرد فعل للمواقف الإخوانية التي اعتبرها البعض أنها لا تهتم بتدريس العلوم الشرعية وتتساهل في أمور العقيدة والتوحيد، وهي الأمور التي تعد مركز اهتمام أتباع هذا الدعوة السلفية حتى وقتنا هذا. وسعت الدعوة

أولاً: بدايات العمل الإسلامي في سبعينيات القرن العشرين: الجماعة الإسلامية

أدت الأوضاع السياسية والاقتصادية في مصر في سبعينيات القرن العشرين إلى فتح الباب من قبل نظام الرئيس أنور السادات أمام الدعوة الإسلامية للعمل. فالسادات في مواجهته لأزمة شرعية نظامه الجديد، لم يكن لديه الشخصية الكاريزمية التي تمتع بها عبداً لناصر، كما واجه معارضة شرسة من الناصريين واليساريين، ولهذا أراد السادات أن يُحدث قدرًا من التوازن بين القوى المعارضة له، فاعتمد على ركيزة دينية لشرعية حكمه، فأدخل على دستور 1971 عبارةً تنص على أن مبادئ الشريعة هي أحد مصادر التشريع

للعمل في المساجد ثم في جامعة الإسكندرية، وامتدت بعد ذلك إلى عدد من المحافظات، إلى أن اغتيل السادات.

في عام 1980 قدم الدكتور عماد الدين عبدا لغفور، رئيس حزب النور الحالي وأحد طلاب كلية الطب بجامعة الإسكندرية آنذاك، اقتراحًا بممارسة العمل الدعوي السلفي بالجامعة واتفق هؤلاء على اختيار الشيخ محمد عبد الفتاح (أبو إدريس) كقيم (وليس أميرًا لأنهم اعتبروا أن الإمارة للدولة فقط) لما أسموه المدرسة السلفية (تأثرا بالمدراس العلمية التي كانت قائمة أيام ازدهار الدولة الإسلامية). كما تم الاتفاق على العمل بالمساجد بجانب الجامعات. تم تأسيس معهد للدعاة عام 1986، وكان للدعوة عدة نشرات مثل "نشرة السبيل"، "أخبار العالم الإسلامي"، ومجلة شهرية "صوت الدعوة" إلى أن جاء عام 1994 حيث كانت هناك محاولة لوضع هيكل تنظيمي للدعوة السلفية بإنشاء أول مجلس تنفيذي لها، غير أنه تم حله بضغوط من جهاز أمن الدولة في أعقاب قضية تم فيها سجن عدد كبير من شيوخ الدعوة. انحصر النشاط السلفي في الجامعة حتى عام 2002 حينما اتهم عدد من المشايخ بتأسيس جماعة سرية تسعى لقلب نظام الحكم وتم وقف جميع أنشطة الدعوة ومُنِعوا من إلقاء الدروس، وتم ضم الكثير من المساجد للأوقاف، واشترط الأمن حل التنظيم، أو عدم إقامة أي هيكل إداري، وظل الأمر على هذا النحو حتى 2011.

تأثر مشايخ الدعوة حسبما يعلنون دوماً بجماعة أنصار السنة المحمدية خاصة محمد حامد الفقي وأحمد شاكِر، إلا أنهم يرون أن الجماعة مرت بتغييرات أثناء حكم عبد الناصر أدت إلى سيطرة أتباع التيار المدخلي عليها. تأثر مشايخ الدعوة أيضاً بآبَن باز وابن عثيمين والألباني، إلا أنهم يؤكدون عدم تبعيتهم العمياء لشيوخ السعودية، فلهم فتاوى تختلف معهم كما حدث أثناء حرب الخليج ومسألة الاستعانة بالقوات الأجنبية التي عارضها مشايخ السلفية في مصر.

الدعوة السلفية: استراتيجيات التغيير ومبررات عدم المشاركة السياسية قبل الثورة

ظلت الدعوة السلفية، منذ نشأتها وحتى ثورة 25 يناير تُحرّم المشاركة في العمل السياسي ضمن مؤسسات الدولة وتُصدر الفتاوى التي تحول دون مشاركة أتباعها في الحياة السياسية. في أعقاب الثورة، أضافت الدعوة أساليب العمل الحزبي والبرلماني إلى أساليب العمل المعتمدة لديها وأسست حزبًا سياسيًا ودخلت أول انتخابات برلمانية بعد الثورة وحصلت، مع حلفاء سلفيين آخرين، على ما يقرب من ربع

مقاعد مجلس الشعب. سنعرض هنا لهذا التطور من خلال تناول طرق التغيير لدى مدرسة الدعوة السلفية بالإسكندرية والتي دارت حول التربية ولم تتضمن العمل السياسي والحزبي، بجانب أسباب اختيارها عدم المشاركة في الحياة السياسية والتي تتضمن ثلاثة مجموعة من الأسباب هي :

التغيير في منهج الدعوة السلفية

من الكتابات التي لها مكانة مؤثرة لدى مدرسة الدعوة السلفية في مجال التغيير مقال نشره الشيخ ياسر برهامي في مجلة صوت الدعوة بعنوان "السلفية ومنهج التغيير"، والذي رفض فيه التغيير من خلال الانتخابات البرلمانية، والتغيير من خلال الوسائل العنيفة، وقدم ما أسماه منهج الدعوة السلفية في التغيير الذي يقوم على ركائز ثلاثة.. الركيزة الأولى هي "الدعوة إلى الإيمان بمعانيه وأركانه ومفهومه الشامل" بما في ذلك توحيد الربوبية والألوهية واتباع السنة ومحاربة البدعة، وذلك بكل الطرق كالخطبة والدرس الجامع يلي ذلك الركيزة الثانية و"إيجاد الطائفة المؤمنة" على منهج أهل السنة والجماعة و"الساعية للحصول على أسباب القدرة فيما تعجز عنه في الحال"، مع الاهتمام بالعلم على كل المستويات، ومراعاة المصالح والمفاسد. أما الركيزة الثالثة فهي "كيفية التمكين"، أي كيفية إقامة دولة الإسلام، وهذا شأن إلهي، أثبت تاريخ الإسلام أن له وسائل متعددة، لأن التمكين "منة من الله ووعد غايته تحقيق العبودية لله .

ومهما يكن من أمر فقبل نحو سنة ونصف من الثورة، قدم أحد مشايخ الدعوة السلفية، وهو الشيخ سعيد عبدا لعظيم، مبادرة للإصلاح في يونيو 2009، وهي تستند إلى رؤية دينية بحتة بحيث يكون الإسلام حاضرًا في كل مسائل الأمة، صغيرها وكبيرها، وقدمت على أنها من ثوابت العقيدة التي لا يمكن التفاوض في شأنها. كما انتقدت المبادرة المبادرات السياسية غير الإسلامية باعتبار أن "لا دين فيها"، ورأت أن معارضة توريث الحكم من "القضايا الفارغة"، ورفضت المطالبة بدولة مدنية وتداول السلطات دون الحديث عن التفاصيل ذات الصلة بصميم مسألة الحكم في الإسلام. والبديل في مبادرة عبدا لعظيم هو في أن تعمير الدنيا لا يكون إلا بدين الله، وإقامة "إقامة خلافة على منهاج النبوة" وعلى أساس "منهاج العبودية لله". لا شك أن هذه المبادرة لا تشترك مع مشكلات الواقع ولا تبدأ منه، وترفض الحلول الأخرى دون تقديم مبررات حقيقية، كما لا تقدم معالجات ملموسة للمشكلات المجتمعية ولا تطالب الناس بالأخذ بالأسباب وبذل الجهد في فهم الواقع وتقديم الحلول الممكنة.

مبررات عدم المشاركة قبل الثورة

أمن أنصار مدرسة الدعوة السلفية بالعمل الجماعي المنظم والعلني، غير أنهم رفضوا العمل من داخل مؤسسات الدولة الرسمية، وفضلوا إنشاء تنظيم دعوي علني غير خاضع لإشراف الدولة بسبب الخوف من خضوعهم للرقابة الأمنية والتوجهات الحكومية في ممارستهم لعملهم الدعوي. هذا فضلا عن أنهم ظلوا يعتقدون أن مؤسسات الدولة غير إسلامية ومن ثم فالعمل من داخلها يُعد قبولاً بدخول اللعبة السياسية والمشاركة فيها. وقد ظل رفض هذه المدرسة للعمل السياسي حتى ثورة 25 يناير ويتعلق بثلاثة أسباب:

(1) أسباب تتعلق بالقيود الأمنية وثن المشاركة:

على عكس جماعة أنصار السنة التي لا ترى مانعاً من المشاركة السياسية في نظام سياسي غير إسلامي كما أسلفنا، فإن الدعوة السلفية ظلت لعقود تقدم الفتاوى القائلة بحرمة هذه المشاركة. وقد قدم مشايخ الدعوة الكثير من المبررات، منها القيد الأمني وثن المشاركة من وجهة نظرهم. تأتي القيود الأمنية المشددة التي فرضها النظام السابق على التيارات الإسلامية بشكل عام على رأس الأسباب التي دفعت التيار السلفي، والدعوة السلفية على وجه الخصوص، إلى الابتعاد عن العمل السياسي المباشر. فقد تعرض مشايخ ونشطاء الدعوة إلى اعتقالات دورية، كما حظرت أي أدبيات صوتية أو مكتوبة تنادي بالخروج على الحكام، ومُنع الكثير من المشايخ من الظهور على الفضائيات.

(2) اختلال ميزان القوة المحلي والإقليمي والعالمي:

هناك سبب آخر للابتعاد عن العمل السياسي مرتبط بما يراه السلفيون ميزان قوى مختل، داخلياً وخارجياً، لا يسمح لهم بالمشاركة والإصلاح. حسب الشيخ برهامي فإن موازين القوة العالمية والإقليمية والمحلية لا تسمح للتيار السلفي بالمشاركة والإصلاح إلا بالتنازل عن عقائد ومبادئ وقيم، ويعتبر برهامي أنه لا يمكن لأهل السنة التنازل عنها مقابل مشاركة "لا تعرف معروفاً، ولا تنكر منكراً إلا ما كان من مصالح هذه القوى (القوى المعاصرة عالمياً وإقليمياً وداخلياً)، ولا ترعى حتى المبادئ المخترعة والمقدسات المزعومة من الحرية والمساواة والديمقراطية، واحترام إرادة الشعوب وحقوق الإنسان.

وبرغم اختلال ميزان القوة الذي يشير إليه مشايخ الدعوة، إلا أن هؤلاء يعتبرون أن الدعوة لم تكن بعيدة عن السياسة، ويرون أنهم اشتغلوا بالسياسة وقضاياها دون الانشغال بها. وهم يدللون على ذلك بأنه كانت لهم مواقف محددة في قضايا مهمة كحربي الخليج الأول والثانية والحرب على العراق وعلى أفغانستان، وفي قضية فلسطين.

(3) أسباب تتعلق بالموقف من الديمقراطية:

من أسباب مقاطعة الدعوة السلفية للعمل السياسي موقفهم الفقهي من الديمقراطية. وهنا تجب الإشارة، بداية، إلى كتاب "الديمقراطية في الميزان" للشيخ سعيد عبد العظيم والذي يعد من الكتب التي شكلت وعي الكثير من السلفيين من الديمقراطية وعكست موقف الدعوة السلفية منها. يخلط الشيخ في الكتاب خلطاً سريعاً بين مصطلحات الليبرالية والعلمانية واللا دينية والديمقراطية، ويعتبر الديمقراطية -التي هي طريقة للحكم الرشيد ووسيلة لاختيار الحكام وآلية صنع القرارات وليست مذهباً أو عقيدة سياسية- منهجاً كفيراً وثنياً، ويصف كل "المتكلمين والمنادين بها" بالجهل بحقيقة الديمقراطية يستوي في هذا من يصلي ويصوم وينادي بتطبيق حكم الله، ومن يظن أن الديمقراطية هي الشورى والملحدين! ويخلص الشيخ بأن المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية كفرية وثنية، وأن الشرك شيء واحد!

تغير موقف الدعوة السلفية بعد الثورة

كان رد فعل الدعوة السلفية وقت ظهور دعوات تظاهرات 25 يناير هو عدم المشاركة، وقد أجمع عدد من المشايخ (المقدم وبرهامي وأبو إدريس وعبدالعظيم) على صعوبة تحول التظاهرات إلى ثورة شعبية، وأجمعوا على عدم المشاركة حتى ولو تحولت إلى ثورة وذلك حتى لا يتم إبادة المشاركين فيها وقمع الثورة بالقوة كما حدث بإقليم سوات بباكستان، ويرى هؤلاء أن هذا الموقف كان متوافقاً مع مواقف الجماعة الإسلامية والإخوان المسلمين وأحزاب أخرى. غير أن الثورة غيرت الكثير من الأمور وقبلت الدعوة الدخول في الحياة السياسية وأنشأت حزباً سياسياً طبقاً لقانون الأحزاب المعمول به في الدولة. وقد برر الشيخ المقدم تغير موقف السلفيين من المشاركة بقوله أنهم لا يعلمون الغيب، وأنه لو علم الغيب وعرف أن التظاهرات ستؤدي إلى التغيير لأيد هذه المظاهرات منذ الدقيقة الأولى.

العلاقة بين مشايخ الدعوة والحزب

أكد الشيخ برهامي دوماً على أن الحزب ابن الدعوة ولا يمكن للإبن أن يخرج عن طاعة أبيه، وعلى أن كوادر الحزب، وليس مشايخ الدعوة، هم من يُسير أمور الحزب السياسية، وأن هناك تمايز بين من يخدم الدعوة ومن يعمل بالحزب. ورغم نفي الكثير من قادة الحزب لتدخل المشايخ في الأمور التنظيمية والإدارية للحزب، إلا أنهم يؤكدون أنه في المسائل الشرعية لابد من العودة إلى مشايخ الدعوة لتوضيح الأحكام الشرعية. وبهذا يرى برهامي أن السلفيين يقدمون نموذجاً مصرياً سلفياً خالصاً، يختلف عن نماذج الدول الأخرى نظراً لاختلاف الظروف وعدم ممارسة تلك الدول للسياسة التي لا تمارس إلا بعد زوال الاستبداد في رأيه ..

لكن من خلال متابعة سلوك الحزب نرى أنه شهد منذ شهوره الأولى، تدخلا واضحا لمشايخ الدعوة في شؤون الحزب الداخلية. فبعض المؤتمرات التي أقامها الحزب للتعريف بالحزب أو خلال الحملات الانتخابية تمت برعاية مشايخ الدعوة وبحضور واحد منهم على الأقل. وفي بعض الأنشطة الاجتماعية الأخرى، مثل منافذ بيع السلع الاستهلاكية في الأحياء الفقيرة، تظهر إعلانات تفيد بأن النشاط تقيمه الدعوة السلفية بالتعاون مع الحزب. ويبرر نشطاء الحزب هذا بعدم استكمال إمكانات الحزب في بعض الأماكن واضطراره للتنسيق مع جمعيات وقوى أخرى كالندوة السلفية وغيرها. وفي 10 مارس 2012 أعلن برهامي علانية أن اختيار المرشح الرئاسي شأن من شؤون المشايخ. وأدى تدخل المشايخ في الشأن الحزبي إلى عدد من الأزمات، أبرزها إقصاء الدكتور محمد يسري سلامة المتحدث السابق باسم الحزب على خلفية رأيه الإيجابي في أعمال نجيب محفوظ وذلك بعد انتقاد الشيخ سعيد عبد العظيم علانية لهذا الرأي.

وبرغم النفوذ القوي للمشايخ إلا أن اقتحام العمل السياسي أفضى إلى فتح الباب على مصراعيه أمام كوادر الحزب للخروج من الخطاب الشرعي، والاشتباك مع القضايا الحياتية للمواطنين، فضلا عن فتح قنوات حوار مع توجهات فكرية وسياسية مختلفة تماماً، ما كان بينها وبين أبناء الدعوة السلفية من قبل أي قنوات للحوار.

رابعاً: مستقبل الممارسة السياسية للدعوة السلفية

في ضوء ما تقدم، من المتصور أن يشهد مسار الحزب تفاعلات داخلية واختلافات في وجهات - خاصة بين المشايخ وعلى رأسهم برهامي وعبدل عظيم وبين رئيس الحزب

أما الدكتور عماد عبدا لغفور، رئيس حزب النور والذي كان له الدور الأهم في إقناع الدعوة السلفية بإنشاء حزب سياسي وخوض غمار السياسة، فيرى أن أي فصيل شعبي لابد له أن يمارس السياسة التي تؤثر على حركة المجتمعات، ويقرر أن لحظة سقوط النظام وسقوط الحزب الوطني الديمقراطي هي لحظة فارقة في تاريخ مصر وصحبها فراغ كبير في السلطة كما حدث مع حزب البعث بالعراق. بل أن الدكتور بسام الزرقا، أمين عام حزب النور بالإسكندرية، أعلن صراحة أن من أسباب المشاركة في الحياة السياسية الحفاظ على الهوية الإسلامية للبلاد ممثلة في المادة الثانية من الدستور. ويرى الزرقا أنه لولا تهديد هذه الهوية من قبل البعض بعد الثورة لاكتفت الدعوة السلفية بالعمل الدعوي. وهذا ما أسماه الزرقا "فراغ القوة" الذي حاول البعض خلاله أن يحذف المادة الثانية.

ثالثاً: حزب النور.. الذراع السياسي للدعوة السياسية

تعود فكرة إنشاء حزب للدعوة السلفية في مصر إلى الدكتور عماد عبد الغفور الذي عاد من تركيا قبل الثورة بشهور وتقديمه رؤية لمشايخ الدعوة تتلخص في ضرورة خوض غمار العمل السياسي عن طريق إنشاء حزب بعد أن أصبحت الظروف مواتية، بحيث تستمر الدعوة في مسارها الدعوي وتمد الحزب بالأفكار والكوادر. وقد خضعت هذه الرؤية إلى الكثير من النقاش داخل مجلس إدارة الدعوة المؤقت وانتهت في أواخر شهر فبراير 2011 إلى ضرورة المشاركة السياسية عبر العمل الحزبي، وأسند ملف إنشاء الحزب إلى الدكتور عبد الغفور، الذي شكل قاعدة قوية من الكوادر ونفذ برامج تثقيف وتدريب مكثفة قبل ظهور الحزب قانوناً، بل وقبل صدور القانون المنظم للأحزاب. كما بدأت الجولات على المحافظات لكسب الأنصار وفتح المقار المؤقتة.

ومن الملاحظ أن النقاش حول إنشاء الحزب دار حول أسلوب المشاركة في العمل السياسي، أي هل يتم بتأييد أقرب الأحزاب من الناحية الإسلامية أم بإنشاء حزب سياسي من رحم الدعوة السلفية؟ وبهذه النشأة تقترب حالة الدعوة السلفية وحزب النور من تجربة جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة في مصر، ومن حالة حزب جبهة العمل الإسلامي وإخوان الأردن، فالحزب هنا هو الذراع السياسي للحركة ولا ينفصل عنها برغم التمايز العضوي والوظيفي الذي ظهر جلياً في حالة إخوان مصر عندما تركت كوادر الحزب مواقعها داخل الجماعة. وهذا يختلف عن الحالة المغربية التي تم فيها إلى حد بعيد تقسيم العمل الدعوي والعمل السياسي بين هئتين منفصلتين.

وهل هو انفتاحي؟ أي ما موقف الخطاب من القوى الأخرى ذات المرجعية الإسلامية؟ وما موقفه من التيارات الفكرية والسياسية غير الإسلامية؟ وما هي مساحات الاشتراك والاختلاف بين الحزب وهذه القوى؟

وهل الخطاب مستقبلي؟ أي هل يهتم الخطاب بالقضايا المستقبلية التي تتنافس الأمم على معالجتها، كقضايا التنمية والعدالة والمساواة وقضايا البيئة ومواجهة مساوئ العولمة والهيمنة الغربية؟

وهل هو إنساني؟ أي هل يؤكد الخطاب على الطابع البشري للبرامج والرؤى التي يقدمها الحزب؟ وهل يعتبر هذا الخطاب أن هذه الرؤى تعبر عن فهم بشري للإسلام أم عن الإسلام ذاته؟ وهل يفتح الخطاب على أفكار الآخر وبرامجه؟ وفي حالة الانفتاح، كيف يتواصل مع الآخر؟ وما مجالات العمل المشترك الممكنة؟

وأخيرا هل الخطاب علمي؟ أي هل يعتمد الخطاب في تقديم رؤاه وبرامجه على الدراسة والبحث وعلى الكفاءات والخبراء من داخل التيار أو الحزب وخارجه؟ وما هي مصادر الخطاب في فهم السياسة؟ أهي كتب التراث؟ وهل استفاد الخطاب من أدبيات العلوم السياسية المعاصرة المتصلة ببناء المؤسسات ووضع الدساتير وإدارة الدولة وصنع السياسات العامة والاتصال السياسي والتفاوض السياسي والأمن القومي والعلاقات الدولية وغيرها؟ وهل من مصادر بلغات أجنبية ولكتاب غير عرب؟

وكوادره الرئيسيين- ولاسيما في الاستحقاقات الرئيسة التي تشهدها البلاد كاختيار اللجنة التأسيسية لوضع الدستور الجديد، ووضع الدستور ذاته، ودخول حزب النور الهيئات الحكومية والتنفيذية. وهناك بالطبع مخاوف من أن يستمر نفوذ المشايخ ومن ثم تظهر تصدعات بالحزب قد ينجم عنها خروج الكوادر المعتدلة منه على غرار العناصر التي فقدتها حركة الإخوان المسلمين خلال العقدين الماضيين. وسيكون السؤال هنا هو: هل سيتمكن كوادر الحزب من تقديم نموذج سياسي متطور يكون أكثر تأثيرا في المجال السياسي بعيدا عن نفوذ المشايخ وأكثر قدرة على جذب قاعدة شعبية واستقطاب الشباب إليه؟

يمكننا هنا طرح التساؤلات التالية حول المستقبل السياسي للدعوة السلفية وحزبها الوليد: هل سيتطور أداء حزب النور تطورا كبيرا ليتواكب مع المتغيرات الحادثة في المشهد السياسي؟ وأي نوع من التطور يحتاجه الحزب حتى يستطيع تغيير الصورة الذهنية المترسبة عن السلفيين والخوف منهم؟ يعتمد مستقبل السلفية السياسية على قدرتها على تطوير خطاب سياسي جديد لعل البعد الأول للخطاب السياسي المنشود هو السمات العامة له. هل الخطاب تأسيسي؟ بمعنى هل يهتم بأسس الأنظمة المنشودة من حيث الترتيبات المؤسسية والقانونية والمرجعيات القيمية ومقومات الهوية الحضارية والوطنية في كافة القطاعات أم يحاول الخطاب تقديم معالجات سريعة للتحديات والمشكلات الراهنة؟

وهل الخطاب توافقي؟ وهل الخطاب واقعي؟ أي هل يركز على الحلول العملية التي تمس المشكلات الراهنة للمواطنين ويقدم برامج قابلة للتطبيق؟ أم أنه يستدعي الأمجاد وقصص التاريخ ويخاطب عاطفة أتباعه فقط؟

أوراق «العالم العربي في حالة انتقالية»

الدعوة السلفية بالإسكندرية بين المشايخية والحزبية

تعقيب ومناقشات "منتدى قرطبة الآن" على الورقة التركيبية الثالثة

ما هي تصوراتهم للديمقراطية؟

لقد فاجأت الثورة المصرية السلفيين كما فاجأت الجميع. لا يزال هناك غموض حول طبيعة هذا التغيير في المواقف الفقهية التي سمحت للمدرسة السلفية في الإسكندرية بمراجعة موقفها السابق المعارض للدخول في الحياة السياسية والمشاركة في العملية الانتخابية.

في الواقع، بعد الثورة، سقت الممارسة السياسية التبرير الإيديولوجي ونظر السلفيون إلى دخول المجال السياسي كضرورة إستراتيجية ظرفية أي من باب منطلق "الشر الأصغر" (أهون الضررين). تسيّسهم في الواقع "تسيّس سلمي أو بالمخالفة" أكثر من التزام عميق بالقيم الديمقراطية. أكد أعضاء المنتدى على أنه يتوجب على السلفيين أن يغيروا نظرهم إلى السياسة بعين الريية أي باعتبارها "لعبة قذرة"، ويغيروا تصورهم للديمقراطية كعالم للتوافقات والتسويات على حساب العقيدة أو كمفهوم غربي مرتبط بالإلحاد ومعارضة لتعاليم الإسلام.

لا زال الخطاب الحالي لكثير من قيادات المدرسة السلفية الإسكندرية يتعارض مع الديمقراطية من حيث المضمون (المشاركة في الانتخابات، ترشيح نساء في الانتخابات، الخ)، ولكنه في الواقع يقبلها كمنط من أشكال تنظيم اللعبة السياسية. هناك رفض في الخطاب "لفلسفة الديمقراطية" (المساواة، حرية الاعتقاد والتعبير، وما إلى ذلك) ولكن قبول بها ك"إجراءات ومساطر" (انتخابات، حكم الأغلبية، الخ).

هذه العلاقة الإشكالية للسلفية مع مفاهيم من قبل التعددية والديمقراطية والمواطنة، لا تقلق فقط الأقباط والليبراليين في مصر و الفاعلين السياسيين في الغرب، ولكن أيضا بعض التوجهات الإسلامية الأخرى، التي تتعرض لنقد لاذع في كثير من الأحيان من قبل السلفية لما يعتبر إفراطا في التسويات البراغماتية على حساب العقيدة.

كان تقييم أعضاء "منتدى قرطبة الآن" للورقة حول الدعوة السلفية جيدا. هناك بعض الاختلافات مع الباحثين فيما يتعلق بتفسير الوقائع والمعطيات ولكن ذلك لا يقلل من جودة البحث والقراءة التي أعدها الباحثان.

أجمع المنتدى على أن الدخول السريع وغير المتوقع للمدرسة السلفية في الإسكندرية إلى ساحة العمل الحزبي له آثار عميقة على تطور الطيف السلفي خاصة والاتجاهات الإسلامية عامة. كما أن توفر السلفيين على جزء مهم من دعم الناخبين المصريين، وتمثيلهم لقاعدة اجتماعية عريضة يجعل منهم فاعلين مركزيين يجب أخذهم بعين الاعتبار؛ لأن أي إقصاء أو فشل في الإدماج السياسي لهذا التيار يمكن أن يعرقل الانتقال الديمقراطي الحالي.

لا يمكن اليوم تجاهل التوترات التي تطبع علاقة التيار السلفي مع محيطه السياسي والاجتماعي. هذه التوترات نابعة من التعارض الإيديولوجي الصلب للخطاب السلفي مع التيارات الأخرى (مع الصوفية مثلا من خلال الفتاوى التي تدعو إلى تدمير الأضرحة)، وتركيزه على قضايا الهوية مما يخلق تشددا في الجانب العلماني ويدفع بالأقباط إلى التكتل وراء الكنيسة القبطية. هذه المشاكل ليست جديدة؛ الثورة المصرية قامت فقط بجعلها أكثر وضوحا وبروزا.

هناك أربع قضايا شغلت واستأثرت بالنقاش بين أعضاء المنتدى:

- ← إلى أي مدى يتبنى السلفيون المصريون العملية السياسية والديمقراطية؟
- ← هل المشاركة السياسية للسلفيين فرصة أم مشكلة؟
- ← ما هو دور شيوخ السلفية في عملية صنع القرار داخل حزب النور؟
- ← هل يشكل سلفيو الإسكندرية / حزب النور نموذجا في المنطقة العربية للسلفية التشاركية؟

مشاركة السلفيين كفرصة

اتفق المشاركون على أنه لا ينبغي النظر إلى ولوج السلفيين إلى الحقل السياسي باعتباره مشكلة ولكن كفرصة. مشاركة ونجاح الإسلاميين عموماً، والسلفيين على وجه الخصوص، همش الخطاب الإيديولوجي لتنظيم القاعدة والجماعات الجهادية التي تتبنى العنف. إذا تعرضت تجربة المشاركة السياسية السلفية للفشل، فهناك خطر صعود الخطابات المتطرفة من جديد. للإشارة إلى ما يمكن أن يحدث هناك مثال أنصار "المُرشح" السابق للرئاسة حازم صلاح أبو إسماعيل حيث تم الانجراف إلى شكل من أشكال "العنف الثوري العفوي" في رد فعل على استبعاد ترشيحه.

إن استبعاد السلفية قد يضعف الممارسة السياسية وينعش سياسات الهوية في مصر والمنطقة. في المقابل، فإن تجربة المشاركة السياسية لا يمكن إلا أن تكون مفيدة. واقع الممارسة السياسية يفرض على السلفيين منطق الأعداد (مثل كل الفاعلين الآخرين) لجذب المزيد من الناخبين وتوسيع القاعدة الانتخابية أي تسويق صورة جديدة إلى جمهور عريض (يتجاوز المصلين ومرتادي المساجد). للتوصل إلى ذلك يتعين تليين الخطابات والمواقف الحادة لجذب المزيد من الأصوات. السياسة والانتخابات كما يعتبرها البعض في المثل العربي هي مثل الحمام التركي: "الدخول إليه ليس كالخروج منه".

العلاقة بين حزب النور وشيوخ الدعوة السلفية

لم تتحول الدعوة السلفية إلى حزب سياسي، لكنها جعلت من حزب النور جناحها السياسي. هذا الأمر مصدر كثير من التوتر بين شيوخ الدعوة السلفية وحزب النور. يجب الإقرار بأن الدعوة السلفية قد تطورت في اتجاه نوع من الوساطة الإيديولوجية، من خلال الموافقة على النظام الحزبي والتدبير الديمقراطي للوصول إلى السلطة. لكن، من ناحية أخرى، كان ثمن التوجه الوسطي خلق توترات داخلية (والتي لا يمكن اعتبارها مسارا نهائياً)، لأن هذا التحول هو إنتاج للحزب أكثر مما هو في الحقيقة قراءة إيديولوجية جديدة لشيوخ الدعوة السلفية.

يتدخل الشيوخ في أغلب الأمور بدءاً من مراقبة محتوى صحيفة الحزب وحتى في اختيار المرشح الرئاسي الذي سيدعمه الحزب. تحت ضغط الظروف السياسية والحاجة لاتخاذ مواقف سريعة في كثير من الأحيان، هناك قرارات عدة اتخذها قادة حزب النور، دون الحصول على إذن أو موافقة من المشايخ أو حتى أحياناً في تعارض مع فتاويهم.

في حين أن النتيجة النهائية لهذا التوتر لا تزال غير معروفة، فإنه مما لا شك فيه أن هناك تقدماً واضحاً في استقلالية الحزب التي تتطور مع التجربة وإكراهات منطق السياسة.

سلفيو الإسكندرية / حزب النور كنموذج في المنطقة

هناك اتفاق على أن إنشاء حزب سياسي والمشاركة في الانتخابات في حد ذاتها تطور كبير في ديناميات الطيف السلفي وبالنسبة للمنطقة ككل. لقد واكب هذا التطور زيادة في دور السلفيين المصريين في المنطقة، خاصة مع جهود الوساطة في ليبيا وغزة أو في الأعمال الإنسانية في إفريقيا. لقد كانت هناك تطلعات لإنشاء نموذج من "الأممية السلفية" قبل الانتخابات النيابية، وحتى قبل الثورة، لكن سلفيو الإسكندرية اضطروا للجم طموحاتهم بسبب القيود التي كان يفرضها نظام مبارك. لقد بدأ الآن تنشيط هذا الطموح، وديناميكية "تصدير" نموذج حزب النور أصبحت حقيقة واقعة، حتى لو كانت الظروف الملائمة لإعادة استنساخ النموذج في بلدان أخرى غير مواتية.

على الرغم من أن شيوخ المدرسة السلفية بالإسكندرية حافظوا على علاقات جيدة مع شيوخ السعودية، فإن هناك مسافة وعدم وجود علاقات جيدة مع دولة المملكة العربية السعودية. هذا يشير إلى أن السلفية الإسكندرية قد تهيئ نفسها كبديل لسلفية الخليج.

أجمع أعضاء المنتدى على أن هناك حاجة ماسة لتعزيز المشاركة السياسية السلسلة للسلفيين بشكل عام وأن المدخل الطبيعي هو التأسيس لحوارات مختلفة بين الجماعات السلفية ومعها. هناك افتناع بأنه يمكن لتبادل الخبرة والتجربة بين السلفيين والجماعات السياسية الأخرى أن يكون مفيداً للسماح للسلفيين لتطوير طبيعة وشكل مشاركتهم السياسية.

على الصعيد الوطني، اقترح المنتدى عقد منابر للنقاش بين السلفيين مع التنظيمات الإسلامية السبافة للعمل السياسي والحزبي، مثل الإخوان المسلمين. هناك قناعة بأن التعددية داخل الصف الإسلامي هي فرصة للديمقراطية. ولكن يجب علينا إعادة التفكير في آليات توافقية للتفكير وتشجيع الاجتهاد السياسي لدى كليهما. يمكن أن يكون هذا الحوار الإسلامي/الإسلامي أرضية للتبادل مع الفاعلين العلمانيين أو الليبراليين للحيلولة دون توترات حول قضايا القيم والحريات في الفضاء العام.

العمومية: الاقتصاد والاستثمار، مسألة الهجرة، التبادل التجاري، وما إلى ذلك. يمكننا أن نفترض هنا أن العلاقات مع الأطراف الغربية ستأخذ منحى أقل إيديولوجية كلما تم التركيز على النقاشات ذات البعد الوطني، حيث مصالح الشعب المصري، بدلا من التركيز على مواقف هوياتية.

← إشراك الحلقة القريبة من السلفية من خبراء ومستشارين في الحوار: السلفية تحظى بدعم شعبي كبير ولكنها لا تتوفر على الطاقات والمهارات السياسية والتدبيرية الكافية. لهذا فهي تعتمد أكثر من غيرها من الجماعات الأخرى (مثل الإخوان المسلمين) على الخبراء والمستشارين من خارج النطاق السلفي. إذا كانت الاستعانة بهؤلاء الخبراء نوعا من الاضطرار يمكنها أيضا أن تكون فرصة لأنها تضمن انفتاحا معينا. يمكن لهؤلاء الخبراء والمستشارين المقربين من التيار السلفي أن يلعبوا دور الناقل لكثير من الأفكار وأن يعطوا الثقة والضمانات الكافية لأية عملية حوار يشارك فيها السلفيون.

ختاما، اقترح أعضاء المنتدى مبادرات أخرى في نفس الإطار:

← ورقة وعملية البحث في حد ذاتها (مقاربة بناء معرفة جماعية مشتركة) هما بداية مبادرة يمكن متابعتها بعد ذلك: يمكن تقديم ورقة البحث إلى السلفيين لمعرفة ردود فعلهم وفتح نقاش.

← الحركة السلفية بطبيعتها بنيتها الشبكية هي التيار الأقل شفافية للباحثين وصانعي السياسة والرأي العام. مبادرة إنشاء مرصد للطيف السلفي في مصر ليست فقط بغرض علمي ولكنها ستكون جسرا تواصليا لصالح السلفيين، وخصوصا السلفية التشاركية المنخرطة في العمل السياسي والعام.

← وضع برنامج تدريبي لصالح القيادات السلفية في القضايا السياسية. قد يكون التدريب أداة للمساعدة في مواصلة تطوير الخطاب السياسي وكذلك الجهود المبذولة لمراجعة التصورات الخاطئة للديمقراطية والمؤسسات السياسية الأخرى.

على المستوى الإقليمي، اقترح تسهيل التواصل مع سلفيين خبروا تجربة الحكم، كما هو الحال في الكويت، أو السلفيين الذين يعملون في سياق تعددي سياسي ومذهبي، كما هو الحال في لبنان. أخيرا، يمكن ربط السلفيين بالجهات الأوروبية، وذلك بهدف تحدي القوالب النمطية والتوصل إلى تفاهات سياسية.

للحوار بين التوجهات المختلفة مع السلفيين الذين اختاروا المشاركة السياسية، توافق أعضاء "منتدى قرطبة الآن" على بعض القواعد الناظمة:

← ينبغي على أي مبادرة للحوار أن لا تؤثر على التنوع داخل الطيف السلفي أو أن تخلق هرمية داخله من خلال تمثيل أو إقصاء البعض.

← يجب إجراء حوار حول مواضيع سياسية عملية، ويفضل الابتداء بقيادة الأحزاب السلفية مثل حزب النور، وذلك لسببين:

- التركيز على المسائل العملية يساعد على تجنب نقاشات الهوية وتعزيز استقلالية السياسي عن الدعوي.

- قادة حزب النور هم الأكثر انفتاحا مقارنة مع قاعدة الحزب وشيوخ الدعوة السلفية. فعملية الحوار معهم تعزز فرص نجاح الحوار وتقوي قيادتهم للتوجه الوسطي.

← يجب عدم الضغط والمطالبة بتوضيحات إيديولوجية لأنه يمكن أن يشكل مصدرا لانسداد الحوار السياسي، وذلك لأن أي مراجعة إيديولوجية تتطلب منطقيا زمنا كافيا وإرادة داخلية لإعادة التكييف. سوف يؤدي أي نقاش فقهي وإيديولوجي لتعزيز دور المشايخ، ويضعف من دور قادة الحزب. إن المطالبة بتوضيحات إيديولوجية يزيد من البعد الهوياتي والإيديولوجي ويقلص من المجال الأكثر براغماتية أي مجال العمل المباشر واليومي على الساحة السياسية.

← فيما يتعلق بالعلاقة مع الغرب، فالسلفيون لا يزالون مترددين في خطاباتهم، ولكنهم يظهرون المرونة والتطلع إلى تقارب سياسي (و ليس ثقافي). المسألة ليست تكتيكية، ولكن السلفيين يسعون لعلاقات جيدة مع الدول التي تعمل على الساحة الدولية؛ لهذا يجب على جدول أعمال الحوار بين السلفيين والفاعلين الغربيين التركيز على قضايا السياسات